عيسى الكندري مترئساً جانباً من الجلسة

نقاشات نيابية

المجلس دعاها للاستعجال في تقدم تقريرها خلال شهر

تكليف «البيئة» في التحقيق بـ«نفوق الأسماك»

■ خليل عبدالله: قضية نفوق الأسماك تحتاج إلى تقارير علمية من الجهات المختصة

■ العدساني: كل جهات الدولة مسؤولة عن تلوث بيئتنا البحرية

صفاء الهاشم في مداخلتها

سعد الخنفور يرحب بالعريبد

■ الهدية: تسليم سوق المباركية إلى شركة لإدارته دليل عجز الحكومة عن إدارة مرافقها

■ الشاهين: القضية الإسكانية مشتتة ونحتاج لجهة تربط بين المؤسسات الإسكانية والإنشائية

– محمد الجبري: ذكرت أنه تم تشكيل لجنة وطنية من جامعة الكويت ومعهد الأبحاث والحكومة تقوم بدورها على أكمل وجه.

– رياض العدساني: مجلس إدارة هيئة البيئة مختص والبيئة والصحة والتجارة والمواصلات والبلدية وكل جهات الدولة مسؤولة عن هذا الأمر.

(المجلس يوافق على تكليف لجنة البيئة التحقيق في ظاهرة نفوق الأسماك)

– عدنان عبدالصمد: الوزير يطلب إعادة التقرير إلى اللجنة لأنه أجرى كثيرا من تسويات للملاحظات، فبدل من استرجاع التقرير يمكنه عند مناقشة ميزانية هيئة الزراعة أن يستعرض ما أجراه من تلافي للملاحظات وهذه فرصة وعلى ضوئه المجلس يتخذ قراره بشأن الهيئة.

– الوزير محمد الجبري: الكل يعلم أني توليت مهام الإشراف على هيئة الزراعة منذ فترة بسيطة وكانت وجهة نظرنا من الرسالة أن يعيد التقرير إلى اللجنة لنقول هاهي إجراءاتنا، ولكن إذا رئيس اللجنة يرى سحب الرسالة لمناقشتها في وقتها فليس لدينا مانع.

(المجلس يقرر سحب الرسالة الخاصة بوزير الأوقاف والبلدية بشأن هيئة الزراعة)

– صالح عاشور: الرسالة تعتبر تدخلا في صلاحيات اللجان الأخرى فنحن غير موافقين.

(المجلس يوافق على تكليف لجنة حقوق الإنسان بإعداد تقرير حول التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني)

– عدنان عبدالصمد: يقدم موضوع آخر مستقل من حماية البيئة بطلب تقرير في قضية معينة أخرى.

– عادل الدمخي: هل لجنة الميزانيات لا تناقش تقرير ديوان المحاسبة؟ لا غير صحيح سوف تناقشه ولن نسحبه نحن نريد أن تكون نقطة الارتباط تحت نظر لجنة البيئة.

سؤال النائب محمد الهدية لوزير المالية عن المعايير التي يتم على أساسها تسليم سوق المباركية لشركة لإدارته.

– محمد الهدية: للأسف إجابات الوزير غير وافية فوجهت له 8 أسئلة ولم يجب إلا على 3 أسئلة فقط بهذا الأمر، اعترضنا على إدارة شركة لهذا المرفق لأن الحكومة التي تعجز عن إدارة مرافقها تعجز عن إدارة البلد.

وأضاف: سألنا عن أسباب رفع الإيجارات وهل يحق للشركة رفع الإيجارات دون الرجوع إلى الوزارة؟

والوزير يقول إن تحديد قيمتها وفق ما يتناسب مع انشطة السوق، ولكن ما قامت به الشركة يختلف عن هذا الكلام لأنها رفعت الإيجارات من 3 آلاف إلى 19 ألفا فهذا ليس وفق الأسعار السائدة، بل هذا تعسف من إدارة الشركة ووزارة المالية لم تتخذ أي إجراء لحماية صغار المستثمرين في السوق.

وقال الهدية: الحكومة ممثلة في وزارة المالية لم تجب على الأسئلة ولا تستطيع حماية المستثمرين في السوق ولا تستطيع إدارة البلد، والشركة تقوم فقط بالصيانة والإدارة مع العلم أن السوق جديد وتم تجديده قريبا، ومثال على ذلك مستشفى جابر فالحكومة تخطط أن تعطيه لشركة تستثمره، الدولة صرفت عليه 400 مليون وتعطيه لشركة تستثمره، فالحكومة لديها سوء إدارة ولا تستطيع إدارة مرافقها.

– أنس الصالح (وزير المالية): كان هناك عدة أسئلة بهذا الخصوص حول العقد بين الوزارة والشركة وتم تزويد النائب بصورة من العقد الذي احتوى على إجابات عن كل الأسئلة سواء قيمة العقد أو اسم الشركة، والعقد تم وفق قانون 116 لسنة 2014 ولا خيار للوزارة إلا تطبيقه التزاما بالقانون وتنص مواده أن تكون الإجراءات في مزايدة علنية بأعلى الأسعار، وغالبية العقود الموقعة مع المستثمر السابق تؤكد على انه في حال انتهاء العقود تنتهي الشركة والحين هي قيم ايجارية سائدة بدليل انه زادت إيرادات الخزينة الحكومية بشكل كبير وفق قانون هيئة الشراكة.

– محمد الهدية: اين دور الوزارة في المحافظة على صغار المستثمرين عند تسوية عقود جديدة.

سؤال سعدون حماد لوزير الإسكان لإفادته عن أسباب التاخير في تخصيص وتوزيع قسائم مشروع جنوب غرب عبدالله المبارك.

– سعدون حماد: متى سيتم توزيع قسائم مشروع جنوب غرب عبدالله المبارك؟

– ياسر ابل (وزير الإسكان): كنا بانتظار قرار المجلس البلدي بتخصيص قطعتي 3 و 4 في خيطان وسنفتح باب التخصيص على هذا المشروع ومشروع عبدالله المبارك في شهر 6 أو 7 وإعلان جدول التوزيعات سيتم في الأيام القادمة بمواعيد توزيعات القسائم في السنة المالية الحالية 2018/2017.

سؤال النائب أسامة الشاهين لوزير المالية عن خطط الوزارة للاستفادة من المساحات المتوفرة بعد تثمين قطع سكنية عديدة.

– أسامة الشاهين: أداة السؤال أقرت بالدستور لتوفير المعلومات الوافية للنائب ولتنبيه الوزراء على أماكن النقص والخلل، والقضية الإسكانية نلاحظ تشتتها بين عدة جهات فكل سؤال إسكاني نلاحظ تعلقه بوزارات البلدية والمؤسسة السكنية والمالية من جانب آخر، ولذلك نحن بحاجة لوجود لجنة تنسيق عليا أو مجلس أعلى للإسكان للربط بين الجهات الإسكانية والإنشائية لتوفير الوقت على المواطنين.

وأضاف: ان تعمير الدولة يستغرق وقتا أكثر في الكويت، ونلاحظ ان الجسر يستغرق سنوات والمدنية السكنية تستغرق عقدين من الزمان، والخطوات بطيئة حتى أصبح المواطنون لديهم قناعة بأن الدولة تلعب دور الضابط للعقارات فلا تضخ أراض إلا بالقطارة وكانها حريصة على استمرار حالة الغلاء الفاحش في العقارات.

قال الشاهين: إجراءات إخلاء مجمع الصوابر لم تتم إلى الآن فهل سيتحول إلى مركز مالي واستثماري وهل ستكون فيه مزايدة للقطاع الخاص.

سؤال النائب د.حمود الخضير لوزير المالية عما إذا كانت لدى الوزارة خطة لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

– د. حمود الخضير: رد الوزير تطرق للوثيقة الاقتصادية وتتمنى من الحكومة ألا تلجأ إلى مس جيب المواطن، وهناك جلسة لمناقشة الوثيقة منذ أن افتتح المجلس، والحكومة غير واضحة في التعامل مع هذه القضية ولن نسمح للحكومة بأن تمس جيب المواطن مهما كان حجم الإصلاح الاقتصادي ولن نسمح لها بفرض أجندة تضر بالمواطن.

وأضاف: هناك أماكن هدر كثيرة والوزير يقول إنه جار إعادة صياغة الوثيقة من أجل الإصلاحات ولكننا لن نسمح أن تكون هناك مساس بجيب المواطن البسيط، ويجب على الحكومة أن تبين إجراءاتها في خطة الإصلاح الاقتصادي.

سؤال النائب خالد الشطي لوزير الداخلية لإفادته عن الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة تجاه الأنشطة المخالفة للقانون التي يقوم بها صاحب مركز وذكر.

– خالد الشطي: ان صاحب هذا المركز اساء إلى الكثير من الأديان والمذاهب، وأخذ على عاتقه نشر إعلانات في الصحف ويوزعها على الكثير من أماكن ومرافق الدولة من مستشفيات ومراكز أخرى، ودأب على التحريض على

المتابعة وقوفا

الدلال في مداخلته

الهدية متحدثا أثناء الجلسة